رقم الوثيقة: MDE 11/004/2010

3 سبتمبر/أيلول 2010

البحرين: لا بد من إجراء تحقيق مستقل حول ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة

حثت منظمة العفو الدولية الحكومة البحرينية على المسارعة بإجراء تحقيق نزيه ومستقل حول ما تردد من ادعاءات تفيد أن بعض الشخصيات المعروفة من أبناء الطائفة الشيعية في البحرين ممن ألقي القبض عليهم خلال الأسابيع الأخيرة قد تعرضوا للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة أثناء اعتقالهم بمعزل عن العالم الخارجي.

فقد ورد أن العديد من المعتقلين شكوا من تعرضهم للتعذيب أثناء إحالتهم إلى المدعي العام لاستجوابهم بشأن جرائم مزعومة تضر بأمن الدولة. ومن بين هؤلاء محمد حبيب المقداد، وهو رجل دين شيعي معتقل منذ 15 أغسطس/آب؛ وفي 28 أغسطس/آب، أبلغ المدعي العام بأن مسؤولي الأمن علقوه من معصميه وضربوه لعدة ساعات، أثناء احتجازه في مقر جهاز الأمن الوطني بالعاصمة البحرينية المنامة، حسبما ورد. وأثناء مثول محمد حبيب المقداد أمام المدعي العام، سُمح لمحاميه بمراقبة التحقيق دون أي مشاركة مباشرة فيه، وقال المحامي لمنظمة العفو الدولية إن موكله بدت على جسمه آثار ناجمة عن التعذيب فيما يبدو. كما ورد أن معتقلين آخرين محتجزين منذ منتصف أغسطس/آب ادعوا تعرضهم للتعذيب في المعتقل لدى مثولهم أمام المدعي العام، كل على حدة؛ ومن بينهم عبد الجليل السنكيس، وعبد الغني علي عيسى الخنجر وعبد الهادي المخضر.

أما عبد الجليل السنكيس فهو عضو معروف في منظمة "حق"، وهي منظمة سياسية غير مرخص بها تحظى بتأييد في أوساط الطائفة الشيعية بالبحرين؛ وقد ألقت السلطات القبض عليه في 13 أغسطس/آب 2010 بمطار البحرين الدولي، لدى عودته مع أسرته من زيارة للمملكة المتحدة. وأدى اعتقاله إلى اندلاع مظاهرات احتجاج لأنصار حركة "الحق"، جنح بعضها إلى العنف؛ ولم تمضِ أيام معدودة حتى اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 11 آخرين من الأعضاء أو الأنصار البارزين لحركة "حق"، وغيرها من الجماعات الشيعية السياسية والدينية. وأودعوا أول الأمر رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، حيث

حُرموا من الاتصال بمحامين، ولكن ورد أن الاثني عشر جميعاً مثلوا أمام المدعي العام خلال الفترة بين 27 و31 أغسطس/آب، ووجهت إليهم رسمياً تهمة "تشكيل تنظيم غير قانوني" بهدف "الإطاحة بالحكومة وتعطيل الدستور"، وتحريض الناس على قلب النظام السياسي في البلاد، وجمع الأموال، والتخطيط للقيام بأعمال إرهابية، وغير ذلك من الجرائم. وسمح المدعي العام بتمديد احتجازهم لمدة شهرين بموجب المادة 27 من قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2006.

وحتى الآن، لم تكشف السلطات البحرينية عن مكان أو أماكن احتجاز المعتقلين الاثني عشر، ولو حتى لذويهم ومحاميهم، ورفضت السلطات السماح لأهاليهم بزيارتهم. وسمحت السلطات للمعتقلين بالاتصال بمحاميهم، ولكنها لم تسمح لهم حتى الآن بالتحدث إليهم على انفراد رغم الالتماسات المتكررة التي وجهها المحامون للمدعي العام. ولم يُسمح للمحامين بمقابلة موكليهم إلا في مكتب المدعي العام، وفي حضور المسؤولين. وفي 28 أغسطس/آب، أمر المدعي العام بفرض حظر على نشر أي أنباء عن اعتقال نشطاء المعارضة الشيعية؛ وأي صحفيين أو محامين ينشرون أو يبثون معلومات عن القضية قد يتعرضون للملاحقة القضائية التي قد تفضي إلى عقوبة الحبس لمدة سنة إذا أدينوا بموجب المادة 246 من قانون العقوبات البحريني.

ومنظمة العفو الدولية تحث السلطات البحرينية على إجراء تحقيق فوري ومستقل وواف بشأن ما ادعاه المعتقلون من التعرض للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة، والكشف عن أماكن اعتقالهم الحالية، والسماح لهم بالاتصال بأهاليهم، والتشاور السري مع محاميهم. كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى المحاسبة الكاملة للمسؤولين الذين يقفون وراء أعمال التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة أو انتهاكات حقوق المعتقلين.